الدورة الثانية عشرة لشعبة تسهيلات النقل الجوي (FAL/12)

القاهرة، مصر، من ٣/٢٢ الى ٢٠٠٤/٤/٢

البند رقم ٣: تنفيذ أحكام محدثة للتسهيلات والأمن في عمليات خدمة الشحن الجوي
٣-١: تسهيل تخليص البضائع

استراتيجية التسهيلات للبضائع التي تنقل بطريق الجو – الماضي والحاضر والمستقبل الوشيك

(مقدمة من الأمانة)

١- مقدمة

١-١ يعتبر التسهيل للاجراءات الرسمية فيما يخص التصريح بدخول وخروج البضائع المنقولة بطريق الجو عنصرا رئيسيا في التجارة الدولية وحيويا بالنسبة لاقتصادات العديد من البلدان النامية. وهو موضوع يتطلب دراسة مستمرة، واستعراضا متكررا وتجديدا دوريا واعادة وضع للمفاهيم الاستراتيجية. وتمثل البيئة المتطورة الخاصة بالأعمال الى جانب المتطلبات الجديدة من أجل اجراءات الأمن المكثفة تحديات جديدة بالنسبة للمستعملين والناقلين والمنتفعين بالنقل الجوي للبضائع في القرن الحادي والعشرين.

١-٢ وتستعرض هذه الوثيقة بايجاز اعداد استراتيجية التسهيلات ذات العلاقة بشحن البضائع جوا والتي تنعكس في الملحق التاسع، وتصف ما تحقق في معظم التعديلات الأخيرة للملحق وتقترح قائمة بالأهداف الجديدة التي يتعين على الايكاو ودولها الأعضاء اتباعها.

٢- تطور تسهيلات البضائع

٢-١ قد يكون من المفيد لدى تحديد الأهداف ولدى اعداد استراتيجية حديثة أن نبحث أولا التغييرات الهامة التي حدثت في بيئة النقل الجوي منذ أن ظهرت الى حيز الوجود القواعد القياسية وأساليب العمل الموصى بها والمواد الارشادية القائمة في يومنا هذا.

٢-٢ واستراتيجية التسهيلات كما تعكسها القواعد القياسية وأساليب العمل الموصى بها التي وضعت أثناء الخمس والعشرين سنة الأولى من عمر الايكاو توخت بيئة للأعمال تقوم على اجراءات التفتيش اليدوي والتصريح وتعتمد فيها جميع عمليات تبادل المعلومات على اعداد الوثائق الورقية وحركتها – الأمر الذي كان يشكل عاملا رئيسيا من عوامل التكلفة في أي تعامل تجاري. والتعاملات الجمركية الخاصة بالاستيراد والمرور العابر كان عليها أن تنتظر وصول الرحلة وعلى متنها جميع الوثائق الضرورية. ونظرا الى أن حجم الطائرات كان صغيرا نسبيا، كانت أحجام البضائع أقل بكثير مما هي عليه اليوم، ولذلك عوملت كل شحنة بنفس المعاملة في الأساس وذلك لأغراض

التفتيش. وفي الحالات الخاصة بالشحنات الكبيرة التي تحتوي على الكثير من كومات البضائع جرى تشجيع السلطات على استخدام طريقة "العينات" أو الطريقة "الانتقائية" لتقليل العدد الذي يتعين فحصه من كومات البضائع قبل امكانية اصدار التصريح.

٢-٣ أثناء السبعينات، ومع ادخال الطائرات ذات البدن العريض وظهور الحواسيب وغير ذلك من التقنيات الجديدة التي تشكل أدوات نافعة، بدأت الدول في ايجاد وسائل لترشيد اجراءات التفتيش الخاصة بها لصالح تحسين الانتاجية ولمنع حالات التأخير التي لا لزوم لها. وجرى ادخال مفاهيم جديدة خاصة بادارة التفتيش، بما فيها استخدام تحليل المخاطر لتحديد مستوى التفتيش المطلوب لمتعامل بعينه وتقسيم الزبناء لأغراض التعامل متعدد القنوات وفقا لمعايير تضعها السلطات. ومثل تلك التجديدات لا يزال لها التأثير الخاص بتسهيل التصريح للغالبية الساحقة من الزبناء، غير أنه من المهم أن نلاحظ أن مثل هؤلاء ينطبق عليهم مستوى أدنى من المراقبة لا لأنهم من زبناء النقل الجوي ولكن لأنهم صنفوا باعتبارهم من ذوي "الخطر المتدني".

٢-٤ وعلى ذلك فقد حل محل مفهوم "العينات" اختيار الارساليات أو مجموعات منها لاجراء البحث المكثف على أساس من تقييم الخطر. وتلك المنهجية أُدخلت بصورة متدرجة الى عدد كبير من البلدان النامية من خلال برامج للتدريب تشرف عليها منظمة الجمارك العالمية وذلك أمر ساعد عليه ظهور تقنية أقل تكلفة ومبنية على استخدام الحاسوب.

٢-٥ وبحلول أواخر التسعينات، أصبحت المسائل المتصلة بالمتطلبات من المعلومات أكثر أهمية من عدد ونوع الوثائق الورقية التي يجري تبادلها بين الأطراف في أي تعامل خاص بالاستيراد أو التصدير. ومسألة "عدد النسخ" في حقيقة الأمر فقدت أيضا أهميتها مع وجود آلات النسخ التصويري عالية السرعة في مجال الاستخدام العمومي. ونظرا الى أن قدرات الحوسبة قد أصبحت متاحة بصورة عالمية النطاق على وجه التقريب لكل من الحكومات والصناعة، فقد أصبح من الملائم التحلي بمزيد من الايجابية بشأن الدعوة الى استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال جميع الأطراف. وفي الوقت ذاته ومع التطور السريع للطرق البديلة للاتصالات والسهولة التي يمكن بها تحويل الصيغ والبروتوكولات الخاصة بالرسائل من أجل تبادل البيانات الالكترونية عالميا، رئي أنه من الملائم بالنسبة للملحق التاسع أن يكون أقل اغراقا في الوصف فيما يتصل بالقواعد القياسية المتعلقة بالاتصالات الالكترونية.

٣- الطبعة الحالية للملحق التاسع

٣-١ نظر فريق خبراء التسهيلات وذلك في اطار عمله بخصوص تعديل الفصل الرابع من الملحق التاسع في تلك التطورات الجديدة والواقع الجديد واقترح مجموعة جديدة تماما من القواعد القياسية وأساليب العمل الموصى بها التي اعتمدت في سياق التعديل الثامن عشر. وتلك القواعد القياسية وأساليب العمل الموصى بها هي:

- التوكيد على التوحيد القياسي للمتطلبات من المعلومات.
- الدعوة الى استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال الأطراف من القطاعين العام والخاص باعتبار أن ذلك أفضل من عمليات تبادل الوثائق الورقية.
- ليس بها نزوع الى الوصف فيما يتعلق "بالقواعد القياسية الدولية".
- تحل "تقييم الخطر" أو "ادارة الخطر" محل "تقنيات العينات أو التقنيات الانتقائية".
- تدخل مفهوم "الشخص المصرح له".

٤- المسائل الجديدة

٤-١ في ضوء الشواغل المعاصرة فيما يخص الأمن وعلى ضوء الحاجة المستمرة الى تسهيل التجارة الدولية، تقترح قائمة المسائل الجزئية التالية كموضع ابتداء لاجراء العمل المستمر بشأن استراتيجية النقل الجوي للبضائع في الايكاو:

أ) الحاجة الى وجود قواعد قياسية وأساليب عمل موصى بها تتضمن التوصية باستخدام نظم المعلومات المسبقة الخاصة بالبضائع للتمكين من تجهيز بيانات البضائع قبل وصولها.

ب) ضرورة تحقيق المواءمة بين مفهوم أمن الطيران المتعلق "بالوكيل النظامي" وبين مفهوم التسهيلات الخاص "بالشخص المصرح له".

ج) مبادئ سلامة نظم التفتيش لتعزيز أمن الحدود.

د) الشفافية والعدالة في فرض الرسوم من أجل خدمة التفتيش.

هـ) قبول رقم فاتورة الشحن الجوي لكونه كافيا باعتباره "مرجعا فريدا خاصا بارسال الشحنة".

و) مد نطاق القواعد القياسية وأساليب العمل الموصى بها المتعلقة بالأمن فيما يخص الشحن الجوي للبضائع ليشمل تحركات المرور العابر بطريق الجو.

٥- الاجراء الذي تتخذه الشعبة

٥-١ ان الشعبة مدعوة الى الاحاطة علما بهذه الورقة والى أن توصي بقيام الايكاو باجراء ملائم من أجل تطوير استراتيجية شحن البضائع جوا وفقا للخطوط المبينة في الفقرة ٤ الواردة فيما تقدم.

— انتهـــى —